

والفساد في الارض مشركا بين الاربعة الالهة مقول عليهم بالاشد والاضعف فانما
 اقوى في ذلك من المنجم والساحر اقوى من الكاهن والكافر اقوى من الساحر ثم
 ان الذي يلوح من سر نبي الحكمة النبوية عن تعلم النجوم امر ان احد هما اشتغال متعلما
 بها واعتمادا وكثير من الخلق السامعين لاحكامها فيما يرجون وينجفون عليه فيما يسهرو
 الى الكواكب والاقوات والاشتغال بالفرع اليه والى ملاحظة الكواكب عن الفرع
 الى الله والعقل عن الرجوع اليه فيما يهيم من الاحوال وقد علمت ان ذلك ايضا مطلقا
 الشارع اذ كان غرضه ليس الا دوام النفات الخلق الى الله وتذكرهم لمعبودهم بذكر
 حاجتهم اليه الثاني ان الاحكام النجومية اخبارات عن امور سيكون هي شبه
 الاطلاع على الامور الغيبية واكثر الخلق من العوام والنساء والبصيان لا يتميزون
 بينها وبين علم الغيب الاخبارية فكان تعلم تلك الاحكام والحكم بها سببا للضلال
 كثير من الخلق وموجبا لسوء اعتقادهم في المعجزات او الاخبار عن الكائنات منها وكما
 في عظمتهم بارتكابهم في عموم صدق قوله ته قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب
 الا الله وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو وقوله تع ان الله عنده علم الساعة وينزل
 الغيث ويعلم ما في الارحام وما تدري نفس ما تؤكل غدا وما تدري نفس بأي ارض
 تموت فانجم اذ حكم لنفسه بانه يصيب كذا في وقت كذا فهدا وادعى ان نفسه تعلم ما
 تكسب اوبى ارض تموت وذلك عين التكذيب للقران وكان هذين الوجهين
 هما المقصيان لتحريم الكهانة والسحر والغرام ونحوها واما مطابقة لسان شرع للعقل

في تكذيب هذه الاحكام فبما بان اهل النظر اما متكلمون فاما معتزلة او اشعرية اما
 المعتزلة فاعتقادهم في تكذيب المنجم على احد من اصددها ان شريعة كذبة وان
 عندهم ان كل حكم شرعي فيشتمل على وجه عقلي وان لم يعلم عين ذلك الوجود والثاني
 مناقشة في ضبط الاسباب ما خبر عنه من كون اوقسا واما الاشعرية فهم وان قالوا
 انه لا موثر الا الله ورغم بعضهم انهم خلصوا بذلك من هندا والتاثيرات الى الكواكب
 الا انه لا مانع على ذلك منهم ان يجعل الله اتصال نجم بنجم او حركة علامة على كون كائن
 اوقسا وذلك مما لا يخل على المنجم قاعدة فيرجعون الى بيان عدم احاطة اسباب
 كون ما خبر عنه ومناقشة في ذلك اما الحكماء فاعلم انه قد ثبت في اصولهم ان كل كائن
 فاسد في هذا العالم فلا بد له من اسباب رقيقة فاعلى وماوى صوى وغالى اسباب
 القابل القريب فالحركات السماوية والذى هو اسبق منها فالحرك لها اما ان
 الى الوجود الالهى المعطى لكل قابل بالسيحة واما بسببه المادى فهو القابل لصوته وتمتمتى
 القوابل الى القابل الاول وهو مادة العناصر مشتركة بينها واما الصوى فصورته
 التى يقبلها مادة واما الغائى ففى التى لا جها ووجد الحركات السماوية فان من الكائنات
 ما يحتاج في كونه الى دورة واحدة للفلك منها ما يحتاج الى جملة من دوائر الاتصالات
 واما القوابل للكائنات فقد تقر عنهم ايضا ان قبولها لكل كائن معين مشروط باستعداد
 معين له وذلك الاستعداد يكون بحصول صورة سابقة عليه وهكذا قبل كل صورة صورة
 معدة بحصول الصورة بعدها وكل صورة منها ايضا تستند الى الاتصالات والحركات

الفلكية وكل استعداد معين زمان معين وحركة معينة واتصال معين بخصه لا يعني بذكرها
 القوة البشرية اذا عرفت ذلك فتقول الاحكام النجومية اما ان تكون جزئية واما كلية اما
 الجزئية فان يحكم مثلما بان هذا الانسان يكون من حاله كذا وكذا فظاهرا من مثل هذا الحكم
 لا سبيل الى معرفته او العلم بانها هو من جهة اسبابه اما الفاعلية فان يعلم ان الدورة
 المعينة والاتصال المعين سبب ملك هذا الرجل البله المعين انه لا سبب فاعلى لذلك
 الا هو والاول باطل يجوز ان يكون سبب غير ذلك للاتصال او هو مع غيره قصي
 ما في الباب ان يقال انها كانت هذه الدورة وهذا الاتصال سببا لهذا الكائن لانها
 كانت سببا لهذا في الوقت الفلاني لكن هذا ايضا باطل لان كونها سببا للكائن السابق
 لا يجب ان يكون كونها مطلق دورة واتصال بل لعله ان يكون مخصوصا كونه ملك
 المعينة التي لا تعود بعينها فيما بعد ذلك ورجح لا يمكن الاستدلال بجهولها على كون هذا
 الكائن لان المؤثرات المختلفة لا يجب تشابه آثارها والثاني ايضا باطل لان العقل يجرم
 بانه لا اطلاع له على انه لا يقتضي لذلك الكائن من الاسباب الفاعلة الا الاتصال
 المعين وكيف قد ثبت ان من الكائنات ما يقتصر على اكثر من اتصال واحد ودورة
 واحدة او اقل واما القابلية فان يعلم ان المادة قد استعدادت لقبول مثل هذا الكائن
 وتجمعت جميع شرائط قبوله الزمانية والمكانية والسموية والارضية وظاهرا ان
 الاحاطة بذلك مما لا يعني به القوة البشرية واما الصوتية والعاية فان يعلم ما يقتضيه استعداد
 مادة ذلك المعين وقبولها من الصورة وما يستلزمه من الشكل والمقدار وان يعلم ما

غاية وجوده وما اعدته العناية له وظاهر الاحتاط بذلك غير ممكنة للانسان واما
 احكامهم الكلية فكان يقال كلما حصلت الدورة القلابة نية كذا كان كذا وانجم انما
 يحكم بذلك الحكم من جزئيات من الدورات تشابهت آثارها فظننا متكررة ولذلك
 يعدلون اذ حق القول عليهم الى دعوى التجربة وقد علمت ان التجربة تعود الى تكرار
 مشاهدات يضبطها احسن العقل يحصل منها حكما كلياً كحكمة بان كل نار محرقة فانه لما امكن
 العقل استنبات الاحراق بواسطة احسن امكنة الجرم على ذلك فاما التشكلات نقلكية
 والاتصالات الكوكبية لمقتضية لكون ما يكون فليس شئ منها يعود بعينه كما علمت
 وان جازان يكون تشكلات وعودات متقاربة الاحوال ومتشابهة الالات لا يمكن الاتقان
 ضبطها ولا الاطلاع على مقدار ما بينهما من المشابهة والتفاوت وذلك ان حساب
 المنجم معنى على قسمة الزمان بالشهور والايام والساعات والدرج والدقائق واجزائها
 وتقسيم الحركة باجزاءها وضعهم بينهما نسبة عددية وكل هذه امور غير حقيقية وانما تؤخذ على
 سبيل التقريب قصي ما في الباب ان التفاوت فيها يظهر في المدد المتقاربة لكنه يشبه
 ان يظهر في المدد المتباعدة ومع ظهور التفاوت في الاسباب كيف يمكن دعوى التجربة
 وحصول العلم الكلي الثابت الذي لا يتغير باستمرارها على وتيرة واحدة ثم لو سلمنا
 انه لا يظهر تفاوت اصلا الا ان العلم يعود مثل الدورة الاولى لا يقتضي مجرده العلم يعود
 مثل الاثر السابق لتوتمت العلم بذلك على عود امثال الباقية للاثر السابق من
 الاستعداد وما زاد سببه العلوية والسفلية وعلى ضبطها فان العلم التجريبي انما يحصل بعد حصرها

يعلم عودها وتكررها وكل ذلك مما لا سبيل للقوة البشرية الى ضبطه فكيف يمكن دعوى
 التجزئة وبالحكمة فليس غرض الابيان ان الاصول التي مبني عليها الاحكاميون
 وما يخبرون به في المستقبل اصول غير موثوق بها فلا يجوز الاعتماد عليها في تلك الاحكام
 واجزم بها وهذا لا ياتي كون تلك القواعد ممهدة بالتقريب كقسمة الزمان وحركة
 الفلك بالنسبة والشهر واليوم ما خوذ عنها حساب مبني عليه مصباح وينسبته كمعرفة
 اوقات العبادات كالصوم والحج ونحوهما او ونبوية كاجال المدائيات مسائر المعاملات
 ومعرفة الفصول الاربعة ليعمل في كل منها ما يليق به من الحرث والسفر وسباب المعاش
 وكذلك معرفة قوانين تقريبيه من اوضاع الكواكب وحركاتها يهتدى بقصد الى
 سمتها المسافرون في برا وبحرفان ذلك القدر منها غير محرم بل لعلم من الامور المستحبة
 نخلو لمصباح المذكورة فيه عن وجوه المفاسد التي تشتمل عليها الاحكام كما سبق ولذلك
 امتن الله على عباده بخلق الكواكب في قوله وهو الذي جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في
 ظلمات البر والبحر وقوله لتعلموا عدد السنين والحساب او القرر هذا عالم ان الغرض
 من هذا التفصيل دفع ما عسى ان يفتن في بعض الصدور من شبهة الاستخارة بالنجوم
 والكهانة في استعمال الامور الغيبية فيكون مدفوعا مثلها عطلا ومتموعا مثلها شرعا
 فان الاستخارة انما مبناه على الكشف الذي لا علاقة له بهذه الاسباب والعلل النجومية
 والكهانية وكذا باغراضها ثم ان الاستخارة كيف يكون واخلا في علم الغيب هو اجبا
 وحكاية يقينى وجود الحكي عن الاستخارة اذا كان طلب الامر والنهي متعلقا بافعال

العباد على سبيل الالهام ما سبق لعلم الالهي بما فيكون انشاء الاخير اما الالهام
 فيصح به لفظ وعار لصحيفة الكاملة في الاستخارة والهناء معرفة الاختياراه وهذا
 نص على ان المناط في الاستخارة هو الالهام دون دلالة الزنج او الفرد او الحي
 ومثله اذ الالهام فيها اصلا كما لا يخفى ان قيل بل تحقق الدلالة الوضعية للفظية
 الشرعية في جوب ايج اد احيى ومثلها زوجا او فردا على الامر والهي في الاستخارة
 فلا حاجة الى التمسك بالمباحث كاشفية والعلوم لغيبية اصلا قلنا لو كان الامر كذلك
 لوجب ان لا يتخلف ولا يخلى كل فرد ومنها لان هذه الدلالة لا يتخلف عن لواها
 ما دام الوضع متحققا وليس كذلك مع ما يستبعد العقل لصحيم دلالة اجبات الكذائية
 على معلوم الالهي والاكثان كل رجل مستخير عامي منهم نالها براتب الوحي النبوي
 فيما كان يتزل عليه من الاوامر والمساهي الالهيته وليا ديدا ويقرب منه فيها بهذه
 السهولة من غير كد ورياضة ووجب ان يتمك النبي بهذا النور من الاستخارة
 ولا تحشم انتظار الوحي فان الرجل لا يترك سبيل الا سهل اذا امكنه ولا يختار عليه
 الطريق الا الصعب فكان هو ادلى واغنى بهذه الاستخارة الا ان يقال انه كان ^{لطلب}
 بالوحي تقوية تلك الدلالة بالكشف اصرح و مزيد لطمانية بالوحي لفضيح وفيه ما فيه
 وباجل فاذن سبقي الكلام في مفهوم الحاصل من ذلك النور من الاستخارة بتلك
 الدلالة انه مطابق لما في علم الله وحرانته ام لا وعلى الاول فليس ههنا قانون لعلم
 منه هذه المطابقة وعلى الثاني فليس شئ يعتد به بل ربما يكون من مخترعات المتخيلة

او يعقل المشوب بلا وهم فان قيل لم يعلموا شيعة ذلك القانون لسلا يلزم الاضلال
 بالواجب قلنا ان الاستخارة في نفسها ليس بواجب كذا العمل بها فعدم تعليم مثل
 ذلك القانون لا يخل بواجب الاطلاع اصلا مع نهم وقد حثوا شيعة الى الكشف الكاشف
 عن حقيقة النواظر وطلابها وامرهم بالاخلاص والتوكل والتفويض اليه سبحانه
 في الامور المهمة بدون الافتقار الى هذه الاستخارة لمهمة الفاشية فيم فائدة الامر
 ان الاستخارة دعاء كما في الصحيفة من جناب الحق سبحانه لاستعلام الامراء والنهي الاله
 مما يكون لمصلحة في العناية متعلقة بهما بانفرادهما ودعائهما يستجاب قد لا يرفع
 الاعتماد عن الحكم المستبسط من الاستخارة امر او يسيبوا اثران لا يكون عادة مقبولا
 فقد يكون من ملاحظات الاوهام وادليس للاستخارة قانون مضبوط يعلم منه كون
 هذا الدعاء مقبولا يستصلح الاعتماد عليه امر او يسيبوا في جمع الكشف والاهام كما تحققنا
 وفصلناه فانهم -

مختصر

البحث ان الكشف اساس الوجود فان لم يكن الكشف متحققا او لم يكن حجة على سبيل
 الاطلاق كما زعمه هذا الفاضل النحرير لم يكن الوجود متحققا او لم يكن حجة فيه من
 قطع اصل النبوة والاسلام بالانحى فيلحق بالمتفقون القادحون الراءون على الكشف
 على الاطلاق انه غير مشا جراتهم وملاحاتهم وماراتهم هذه مع لصفوية الاله ابطال
 الاسلام من حيث لم يشعروا به اصلا وهذا كما ان بحسب اذ لم يتحقق لم يكن الا انواع

متحقا فليقتبته وليستدبره

ثم كما تريد لتبينه في هذا المقام وبجستهم الكلام ان هذا الكتاب الذي يقتضيه ما ينبغي
كل تعليما ونظما من استاده ومعلم واذن فهو ناقل صرف لا فاعله كالكتاب الصفت

عنه اشارة الى ان كسفت اس لوجي لان لوجي مبداه الالهام وهو كسفت ما نمت ككسفت راسا منكر
الالهام وهو في معنى انكار الوجي اما ان الالهام متعارف لمعنى للوجي فظان الوجي اشارة حقيقة
والالهام ايضاً المقام والتعارف للمعنى في القلب من عالم الغيب اما كونها مستديرين مصداقاً لظان مراتب الالهام
من الوجي كسبي والالهام العسني والالهام الذي يصبره كحائق على ما هي عليه عين كسفت ثم كسفت
بعبارة خسرى هو التوبة القدسية التي قد برهن عليه الرئيس في الاشارات وغيره في غيره فلا يشكره
احد من العقلاء فظان ١٢ عبد الاحد البهاري تلميذ المصنف

عنه وايضا اشارة الى ان فضل ضعفا العقول فقيد القوة الذراكة وهو الملائكة الهنقى معارض العايف
المحقق مولانا محمد تقى المجلسي لم يكن في قوة عقله لتمييز بين الاستحارة وعلم الغيب فقال لا بجر وقوله
انها غير ما دام المحصوم بها دونها وان التعارض بالقرآن ممنوع شرعا على ان اثار رواية في شرح لصحيفة
الكامل في فقه وهو وليد نعمة الله ايجرائي بما يصرح بجواز التعارض بالقرآن هذه النقطة ذكر السيد ابن طاووس
ان التعارض بالقرآن ان قرار الحمد وآية الكرسي وقوله وعنده مفاتيح الغيب آية ثم تقول اللهم ان كان
القرآن ثم رفعت الصحف عكس سبع قوائم وعد في صفحة الجبين من الورقة السابقة وما في اليسرى من الورقة الثانية من
الاجلاد في آخره وانحل ان قال قد يطلق على الاستحارة والاقوال للاقول بالاعلاقة بالاستحارة بل هو غير باطلعانا
نسا حليب فيه علم الامور ككاتبه المستقبلة لتعلقه بالرجل المتقابل بالآيات والاشعار خارجة على علمه بالآيات
من دون علاقة لزومية نفسانية للمتقاول بذلك افعال ولذلك بما يكذب وقد يصيد بخلاف الاستحارة
فانها قد نظمت بعلاقة لزومية نفسانية مباديها وعللها كما قد شرحناه في منه

او المطيع والكلام في استمادته ومعلمه كالكلام فيه وبهذا يتسلسل الى ما لا نهاية له او يكون
 القاطن ومعاينة حاضرة لازمة لنفسه الشريف اذن فيجب ان يكون عالما بها من مبادي
 فطرته وليس كذلك فاما ان يكون من اول حدودها من لا يصلح للعقل ولم يقول كالمجاهد
 واما ان يكون صالحا بالقوة فاما ان يقدر على استخراج نفسه من ملك القوة الى
 الفعل فيلزم ان يكون فاعلا وقابلا من جهة واحدة وهو باطل فيجب ان يكون مخزب
 من القوة الى الفعل قوة اخرى واخرجه هذا هو بالالهام او لكشف باي نطق
 عبرته وان كان بعض افرادها او اكثرها قد تغيرت عن حقيقة الاصلية لسوء الاختيار
 او المعاملات اذن فكيف يرضى في المدخل البيت عليهم السلام مع جلال شانهم
 ان علومهم كانت بحرف نقل وتعليم الصوي كما في مكاتب الصبيان دون لكشف
 والالهام فانهم لمطلع النجاس في المستخار له سبحانه لا يكون الاستخارة للوجبات
 او المحرمات والمكروهات بل ينبغي ان يكون في المباحات والمسئومات اذ وقع التردد
 في ترجيح احد الشيين المتماثلين او المتقابلين منها على الآخر وبوجه اخر يجب ان
 لا يكون الاستخارة في الاوليات والمشاهدات والمجربات والحدسيات المتواترة
 والقضايا التي قياساتها معها كما فصلوه في المنطقيات لئلا يودي الى النسب والجموح
 ضرورة فحل الاستخارة هو ان يحاطر ان المتعارضان في المباحات والمسئومات بعد
 اعمال الاكثار والانتظار فيهما فاذا لم يظهر وجه الترجيح لاحدهما على الآخر وتعذرت
 المشاورة بسبب اقتضائهما الحال والمقام فلا بد ان يفرغ الى الاستخارة وبهذا

مما قيل وجوده واما اذا اكثر عمل الاستخارة بدون الضرورة المحوجة فلعله يخسر الى كثرة
 الوسوس وتوهم القوة العقلية تعطيلها مما يخاف منه الابتلاء بالامراض الدماغية
 كالرعونة والحمق وبعض اقسام ما يخولها كما فصلوه في الطب وليس هذا من الاستخارة
 في شيء اصل الا عند العجلة عن حقيقتها ومباذيرها وشرائطها كيف حقيقتها انها
 كيفية تعانية اضافية رابطة بين الرب المرئوب يستدعي استمداره منه في افعال
 مما تحير فيه العقل من فعله وتركه عالا واستقباله او يتم صورته اذا كان من قبل الحق تحل
 واخافته والهام في اختيار احد الطرفين وترجيحه دون الآخر وسبقه من قبل العبد
 دعاء وخصوع واستكانة واما المبادى والشرائط فقد اشير اليه واما مظاهر ذلك الالهام
 فقد يكون الحيات التبيحية او الرقاع القرطاسية او الحصى ونحو ذلك اخرى نفس
 المستخيرة بدون مثل تلك الوسائط واما عاتمة اشيعه فيجبون انها مركبة من حبة
 احد هما الا لفظا المعدودة المقرونة بالنسبة والثاني الزوج او الفرد ابيحى وظهر هذا
 ليس بشئ لما قرناه من الاصول

المطلع السادس

في المستخارة

ويدخل فيه شأن احد ما آلات الاستخارة من ابيج او الرقاع او الحصى ونحوها
 والثاني الالامية واقسام لصلوة المنقولة في محله للاستخارة وقد جمعها المجلس في
 رسالته وكذا ذكر طائفة منها علامته الا وبارسيد عليان في الرماض السالكين

فی شرح الصحیفہ الکاملہ من شارب غیر جمع لے محالہ والاتان علی الخیار فی تحصیل ملک
الات من ای دعا و طریق و وسیلہ دلعد شارب و لکن اعقل لصحیح یستیقن ان الذین
طرقوا ابواب الملکوت و یجربون اللہ ہوت فی کل زمان و دخلوا فیہا فی کل آن اذا
اقام اللہ سراج اللامۃ و جعلہم شمساً لکشف الغمۃ فہمدوا النوع الانسانی الی سلوک
سبیل اللہ و علموہم طرق الاستخارۃ فلا یخیر علیہا العاقل مع تکثرہا و تیسرہا غیر
من الاشیاء و الطرق السائتہ لہ اول غیرہ ممن لیس لہم در حتم فلذلک یتجب فی شریعہ
لعقل ان یتیک المستخیر باوعیہ و طرق ما ثورۃ من العنی و الائمۃ

وانکان حصول المقصود بغیرہا ایضاً غیر بعیدہ کیف قد تقر فی علم الطریقہ و ہست لک
اجتہاد المسترشدین الی المرشد البازل و شیخ الکامل قدوة الاولیاء و قبلہم شیخ
والاصفیاء حافظہ

قطع این محلہ ہر ہی خضر کن ظلمات ہست تیرس از خطر گمراہی
ثم ان روایات الاستخارۃ قد اشتملت علیہا الاسفار الحدیثیہ لاہل السنۃ و الجماعۃ
ایضاً کالامایۃ و انکانت الطرق مختلفہ و لکن لمعنی و لکن معنی و معنی و معنی و معنی
فیہا سوار بسوار قبصر

المطلع السابع

فی برہان عموم الاستخارۃ

اعلم انہ ما من شیء مجرد او ماوی علوی او سفلی فلکی او عنصری انسان او حیوان

ثبات اوجها والا وهو يستخير الله طبعاً لو ارادة لان الخيرة عبارة عن الوجود او كمال الوجود
 والمهمات المكانية لو لم تكن طالبت لوجودها من الواجب حل شاره لم يوجد
 بطلان الاولوية الذاتية كما تقر ولا بد لنا قصر ان يرجع الى الكمال لمكمل الوجود
 وفوق التمام والفقير الى المعنى ويشير الى الخيرة وسبب الشر هو العدم والقوة
 والامكان ولا يخلو منه شئ من الممكنات البرية منه على الاطلاق ليس الا الوجود
 الحقيقي الوجودي وهو التمام وفوق التمام على سبيل الاطلاق فلو بطل طلب الخيرة من
 الممكنات لم توجد ولم يبلغ شئ الى كمال الممكن له ولزم بطلان علاقة العلية والعلوية
 ولا خصل نظام العالم باسره وتام كشف هذه المسألة يطلب مما شرحناه في شرح اسم
 الطالب من كون الاشياء متوجهة الى غاياتها طالبت لكما لاها الى غير ذلك
 من المحتاق نعم طرق الاستخارة وانكارها متكثرة مختلفة على حسب اختلاف الموجودات
 والممكنات من اجناسها وانواعها واصنافها وافرادها مما لا يقدر على احصائها القوة
 البشرية وابل الى الله بعد انقاس الخلق وكما ان الاستخارة لطبيعية متفاداة
 مختلفة كذلك الاستخارة الالادية لها سبيل وطرائق متكثرة متوافرة متنوعة سواء
 شعر بها او لم يشعر وذلك لتعدد الامكانيات والاشتمالات والاستعدادات
 لانحاز الافاضات من عالم الانوار القادسات وهذا سر تعدد طرق الاستخارات
 في الروايات وباجل ذلك انكار الاستخارة راسكاً منكرة لاصول عقلية برهانية من ضرورة
 افتقار الممكن الى الواجب الحق في وجوده وكمال وجوده او قال ولكنه ذاهب الى

ان حله الا فتقار الى الواجب هو الحدوث فقط دون لامكان وروح فيستغنى الحوادث
 عن الواجب الحق بعد الابدان واذن فلا يصح الاستحارة عقبيه قطعا ولكن هذا المسلك
 من الابطال كما قد حقهنا في مشاهد الانوار وقال سيد الحكماء الامكانية لمعلم
 الاول للحكمة اليمانية في الافق المبين وحاجتها اليه تعالى في دواعيها وتباعداتها
 كما جرت اليه في بدوها اول فلو نسرحض انصرم فيضان نور الوجود من اجل الصانع
 على عالم التفرق في ان لم يبق ذات ذاتا ولا ايس ايسا ولا العالم عالما وعييتك
 على تعقل ذلك اعتبارك الاستقارة بمقابلة الشمس فانه كلما حجب عنها زال ضوءه
 ففقد الذات ههنا بمثابة الضوء الواقع على الشئ الممتصه هناك لكن النور الحق القائم
 بذاته لا يجوز ان يقاس بغيره اذ الانوار المفارقة لعقلية تطله صفة صريحة بالقياس
 اليه كالسواد الحق بالنسبة الى البياض لصف اذ اكان غير متناهي البياضية
 فضلا عن النور اسي العالم بحرم الشمس فاذن افاضه الخفيض الحق نفس الذات المستقر
 وايها مستمرة متصلة انا فانا بحيث لو امسك عنها انا رجعت الذات الى بطلانها
 الازلي فيحان الذي لفعال الذات وفيض الوجود ويزوت المفهوم ذات الماهية لتقدير
 ذاتا حقيقية ثم ميك الذات انا والوجود وجودا والاتصاف اتصافا بقية اليتي
 تمسك السماء ان تقع على الارض الا باذنه وتمسك السموات الارض ان تزولا ولن
 زالن ان امسكها من احد من عبده وقد كنا بنسلك من قبل ان اتصال الافاضة
 انا فانا انما نعني بانه عز مجده لفعال الذات مرة واحدة في الزمان الشخصي الذي هو دعاء

تقرر بما إذا حمله العقل لى ازمنة او اخذ منها انات صارت تلك الافاضة
الواحدة بعينها مستمرة في جميع تلك الاحيان مختلفه بحسب النسبة اليها فاذا ن
بما هي بالنسبة اليه واحدة وبحسب ان الزمان عند تحليل مستمره الذات متكررة
الاضافات الى الاحيان المتكررة عند الوهم انتهى ثم ههنا شبهتان قويتان في باوى
نظر الشكل الحذوثية عليه تدعى الواهية المضلة الاول منها بند شبهات الطباعية
الدهرية المتقدمة ككمار الافرنج في زماننا فضلوا واضلوا كثيرا من الجهلاء والعوام
العمياء عن النهج القويم للحكمة الحقة والفسفة الالهية الايمانية الى ان ادعوا وايقنوا
العالم عن وجود الواجب بعد الایجاد من كل وجه فاستهزوا بالدعا والاسخارة على الاطلاق
ولو عقلوا وتعقلوا وتحصلوا قليلا من الفلسفة اليمانية لضحكوا قليلا ويكونوا كثيرا على جهلهم
ذبولهم وغفولهم ولقد تناهى في استيصال صلبها تفصيلا سيد الحكماء المحققين بالمشايخ
في الافق المبين فاوردنا ههنا مع جوابه عبارة تيمنا وتبركا واستيهابا بفيض ما من نفسه
القدس الشريف قدس سره قال من يدعى منهم انه من اهل التمييز ومن اهل استحقاق
المخاطبة يذكر انه حملنا على هذه الاقوال نحسبه ولطون ابيجة شليان احد ههنا مشاهدة
بقا الاثر كما يستمر بعد فنا الموتر كما لتبار وكذا كنت سبقي لمشي في القرار وعتي الانسان
لمشي والثاني الاستدلال تارة بان جعل المحمول وايجاد الموجود تحصيل للمحل واخر
بان المحمول الموجود لو كان بعد حدوث التقرر والوجود ياقيا على الافتقار الى الجاعل
الموجود كان الافتقار في اصل التقرر والوجود فاذا كان كل واقع في التقرر مفقرا

حتى فاعل الكل ثم عنه فكان قد تسلسل الامر واجاب عنها ثالثا لمعلمين رضي الله عنه
 وارضاه بعد احكام الاصول الحكيمية والقواعد البرهانية بما قد اثبت عليه وشكر عنه
 روحانية المعلم الاول ارسطوطاليس في العالم لعقلى بما هذا لفظه
 ثم ان محل البناء دعوى التمييز منهم على هذه النظمون المستحجة لمن سوا قضا الاوامر
 المعالطية اما حديث البناء والبنار والبنى والمبنى وسائر ما من ذلك لسبيل فمن باب
 الاغلاط من جهة اخذ ما بالعرض مكان ما بالذات والى نظن عللا ففى ليست عللا
 بالتحقيقة وستاتيك جلية ان علة كل جسم امر عقلى بالضرورة فالبناء ليس علة
 للبيت بل هو سبب لتحريك اجزاء البيت الى اوضاع مختلفة تحصل منها صورة البيت
 وانتهى تلك الحركة لاجتماع تلك الاجزاء والاجتماع علة لشكلها وحافظ تلك الاجزاء
 على ذلك الشكل طبائعا التى تحتفظ بها تلك الاجزاء اكنها وايضا الموانع التى تمنع
 الاجزاء عن الحركة الى اماكنها الطبيعية كالاعدة والاساطين واكيطان للمسكة
 للسقوف فاذا ن كل علة مع معلولها لان البنار علة للحركة فاذا فقد البنار من حيث هو
 بنار ومحرك فقدت الحركة وفقدت الحركة نفس انتهائها وانتهائها علة لاجتماع اجزاء
 واجتماعها على وضع ما علة لان تحتفظ طائفة من الاجزاء اماكنها الطبيعية وطائفة تكف
 عن طائفة الزوال عن اماكنها الاتفاقية كاللبن الاول في مكانه الطبيعي فانه يسبح
 اللبن الاخر ان يزول عن موضعه الذى قد اتفق فيه فاذا ن يتعاون كل على
 الثبات والبنار علة بالعرض وكذلك الباب المبنى علة بالعرض للابن او هو علة لتحريك

الشيء في القرار ثم يحتفظ الشيء في القرار بطبيعته او بما نفع يمتنع عن سبيلان وهو انضمام
 ثم الرحم ثم قبوله للصورة الانسانية لذاته واما مفيد الصورة فهو واهب الصورة وكذلك
 النار علة لتسخين عنصرها كما انها ليست تفيد السخونة بل انها تطلب لسبب رودة
 الشيء كانت مانعة من حصول السخونة في المار من تلقاء واهب الصورة ثم حدوث
 السخونة واهتمت المار في النار فبالعلة التي تكتمل العناصر صورها واما لعل الشوا
 فهي معاني ومعينات على القبول وبالحكمة علة بالعرض ثم انه ليتبلى عليك من
 ذي عوض ان شار الله تعالى ان جاعل الكل ابداعا واحدا وخطا وابتعادا
 هو القيام الواجب بالذات تعكبر بانه وما سواه لا يحل ان يعدل من شرط
 والمعدات والصحاح للمجموليت فاذن وجب عرق الغلط من مبدئه في سائر
 المواد على الاطلاق واما قولهم تاثير الجاعل في المجهول الباقى اما بهيكون الاثر
 في البقاء نفس الذات المجهولة والوجود المفاد فيلزم تحصيل الجاصل وجعل المجهول
 او امر اجديا فيكون التاثير في ذلك الامر الجدي لان الذات الباقية فلفقه
 كره عليك سلب افساده فالأثر نفس الذات الوجود بنفس الجاعل الواحد المستمر
 وتحصيل الجاصل بنفس التحصيل الاول للاستحالة فيه بل هو من الامور الثابتة بالضرورة
 البته فان لو خطت وحدة الذات المجهولة المستمرة في الازمنة المتكثرة في الوهم
 كان الجاعل ايضاً واحداً مستمر الاتصال ان لو خطت كثرة في الذات المجهولة اضيقاً
 بحسب الاضافة الى تلك الازمنة يكون تكثر الاضافات الى تلك الازمنة قد يحق

ذلك يجعل الواحد يفرد هناك ايضاً ثم جديد واراد نفس الذات الوجود وهو البقاء فان
 الجاهل بعد الاحداث يخط الذات يدبها باوامته يجعل مفيد الذات بتلك الادمية
 معنى ما هو البقاء وهو يعرض الذات المداومة بدوام جعل وهو المعنى بالبقاء والذات
 واوامتها وعروض ذلك المعنى للذات تبع اداومة الذات اي دوام جعل ولا
 تنسخ عنه الذات باوامت مستبقة مستحقة انتهى كلامه الشريف

وبالحكمة فلهذه الكائنات البرهانية الحكيم قد اتفقت الاعم العاقلة حديداً وقديماً
 على استحسان الاستخارة فليخبر المنكرون لها على الاطلاق انه كما وان تسليم
 انكارهم هذا الى هذه المسألة المنكرة الباطلة المضلة او يصير كفر مطلقاً وحجاً باكب
 من انكار وجود الواجب وامكان الممكنات ولو ازمها واحكامها وكلاهما اثم كبير
 كفر عظيم في شريعة لعقل القويم والدرك مستقيم فانهم

خاتمة في حكاية بعض المتوسوسين والمتخبطين من المستخزين لتحذير المستكثرين منها
 قد كان بعض الامرار وارباب الدول منهم في زماننا لا يعطي شيئاً من الصدق
 والمبرات ولا يجري شيئاً من الخيرات الى الفقراء وارباب الحاجة منهم والسائلين
 الا بالاستخارة وكان يعين معتمداً العطار بالاستخارة لتسوية العافية فرما كان

قوله فانهم اي انه لا يمكن انكار الاستخارة الا ان يقولوا بانسلاخ الممكنات الموجودات عن الامكان
 الذي هو منبع النعمة والافتقار الى الواجب لمفوض لكل وجه وكل كمال وجود على كل ممكن ممكن من البدو
 النهاية وهو خروج عن القطرة العقلية قطعاً ١٢ منه
 ع كثير ما اوردنا لفظ التسوية في هذه المسألة
 بناً على الاطلاق العربي الشائع بينهم وانما المراد هو بسطة فلا تقفل ١٢ منه

يبدأ من عدد الواحد ثم اثنين وثلاثة الى ان قد يبلغ عدوه الى مات ان وقت
 المتوج على هذا الحد وربما حضره الا وباش في زوى السالمين فكان لضعف عقله لا
 يميز بين المستحق وغيره وانما كان آلة تمييزه وكل عقله هو الاستخارة فكانت استخارته
 هذه ربما يسرهم المستحقين المتعبدين ويعطي غيرهم من السفلة والبطالين واستمر
 على جنون الاستخارة الى ان قضى نحبه وكذلك كان بعضهم قد بلغ به ما يتخوليا
 الاستخارة على ان مستنع من الاستعلاج في الامراض اذا منعه الاستخارة ولم
 ينزل العلة تزايد الى ان هلك فكان ذلك قتلا لنفسه نفيه مما لم يكن جائزا شرعا
 وعقلا ومنشأ هذا الخبط والجنون هو العقلة والجهالة عن تلك المسائل والحقائق
 التي تلوناه عليك سمعت العم المفضل شعله الذكار ومرج رسوم شريعة العزأ
 اليد على روح الشد روح الشريف ان بعض المقدسين من الفقهاء قد اتخذ
 شاه ادوه

فلما كان شعله الا الموت من الاستخارة من الشاه وربات حجاله وصرمه ونسائه
 وقد هرب من صانعين مما لا ينبتى عدوهم الى خمس مائة وكان هذا الشاه ضعيف الرا
 نحيف العقل في السياسة والرياسة كالشاه سلطان حسين الصفوي وان كان
 متدينا مشبه فهد المقدس قد كان كثير الشك في الطهارة كما كان كثير الاستخارة
 فدخل وسط استخاره على الصباح في الخوض فمات بالبريس في مرة بعد اخرى لازالة
 اشك وشك اشك وهكذا الى ان اتاه اليقين الذي لا يعترى اشك اصلا وصا

كان

ولكن بعد اضاعة سائر ضياعه وعقاره الا الاقل

غريقتي بحر حمسة الشدب العالمين بروا الله معجزة واكرم مشواه في دار المتقين
ثم اني رانت بعضا منهم اذ ضاع اموالا خطيرة بناؤا على الاستخارة الرقاعية
معاقسي بها من المتاعب والمصاعب والمصائب يطول حكاية ثم اذا ظهر
خطاه لم ينفعه ندمه وكان لبعض الاجلار من اعظم المؤمنين من اصدقا جناب
الوالد الا فحظ عظيم الله وجهاني جنانه استخارني المشهد ايني صلوات الله عليه
للعوول الى الهند بعد ايام قلائل فجار الامر وعاد وفرحل الى جوار الله في طنته
عقريب وكان الاستخارة هو الذي صيره محروما من شرف الدفن في ذلك المشهد
القدسي وقد تقرانه ليس الله بظلام للعبيد وكان ذاك كليل من كثرة الاستخارة
في دقيق اموره وجليله وماكله ومشاربه وحركته وسكونه الى ان صار عين الاستخارة
ومارنت احدا اعجبته للاستخارة ولكن كان حسنة الله قليل العلم كثير التعب
تام لعقل الا في كثرة الاستخارة واني قبل اعمال لعقل الحكيم قد ابلت باستخارتهم
واذا علمت بما قدرت على الدوائر الدهرية والمضائق القهرية بالانسان الى
منتهى اجلي لى ان ظهر لي انها لم تكن استخارة بل استهانة بها وشبهها صوتها
لها ولم يكن فيمن روح الاستخارة ومعناه شئ اصلا ومارنت عمي الا اعظم

ع ولقد اكب الناس على الاستخارة الرقاعية وشهد عليها اعتمادهم ما وصفها السيد القدوس ابن ابي اسود من
صحة حكمها ارا كثيرة ولم يدرون معيار رصحة و بصوابه كان على كيبضه ككثيثة الروحانية الطائفة القاطنة
عليه من عالم الامر متعلقة بالامر المستخاره وكانت هي الملتفت اليها بانبات الرقاع آله لظهورها وبقولها
عكس الامر فنجعلوا رقاع مقام ذي الآلهة فكثرة الخطا في استخاراتهم خطا فمهم ورائهم فانهم ١٢ منذ سيد محمد على

المذكور مع كونه ركناً عظيماً في التشيع والتدين انه استخار في شئ قط وكان الولد
 الاصل مركز العقل المحيط والجاه البسيط مع كونه غاية في التدين قليل الاستخارة
 ويطعن على الاستخارة الواجبة التي قد تمزقوا عليها بانها لشعر تصعيف الامر
 الآتي او قل الايقان به مع ان الاصل ليس بواجب فالفرع كيف يسمى اجاباً
 ثم كيف يجوز العدول عنه بعد الايجاب الآتي وهو ليس بواجب العمل شرعاً
 اهلاً ثم انه قد بقي الكثير من جمهورهم امر المناكحات عليها فادى ذلك الى عدم
 التوافق بين الزوجين وتحقت الوحشة بينهما الى صارت الفتاة المخدرة
 مقبورة في حياتها ولقد رأيت في هذا الزمان ان الاستخارة قد وكدت خطبة
 نكاح بعض البنات من الاغرة بعضهم وقد منعت بغيره مراراً فلما قرب اوان
 المناكحة ارتحل الشاب المخطوب الى الجحان فصار عجباً للناس والسرفية ان خطباء
 لم يكن في نفس الاستخارة من حيث هي هي فها لم يخذ بها بل من المستخيرة حيث
 زعم او وهم ليس باستخارة حقيقة استخارة كما ان من ظن ان صوة القوس
 المنقوش على الجدار قوس حقيقة فوضع فيه اللجام وعلى ظهره لسرج فلما اراد
 الركوب عليه ظهر له خطاره فندم فاعلظ انما نشاء من الراكب الغالط لا من القوس
 اصلاً وامثال هذه الوقائع والافا ليط غير قليل ولكن قل من تبته بها ووجه النظر
 الى حقيقة الاستخارة واصولها

ظليل قطاع الغيب في كثيرة إليها فاما الواسلون قليل

واذ قد فانا احتدنا الى هذا القدر من ابراز بدائع الحقيقات سوا طبع التدقيق
 في هذه المسألة مما لم يسبق عليه من قديم الدهور والازمان الى هذا الان في احوال
 احوال من اليوسس الياس و بهيمان الذهن في مهامه برجات بكلام المهور والياس
 حكيم عرفي شيرازي ر.

ز بسكه مانده شود آسمان ترا آرام هزار سال پس از من جهان بسايد
 فان افق قبول الطبع و راج في سوق المعقول فهو من فيوض عوالم العقول
 والافئدة الظلمات الغاشية ناشية من هذا النفس المنقول كقول وانما نحن حممة
 السبيل الفياض الحق هو السؤل والمامل له الحمد في الاولى والآخره والصلوة
 على محمد وآله الفاخرة الخيرة الطاهرة.

قوله عليه السلام

يا طالب

هذا الاسم لا يخلو من اشكال لان الطلب لا يكون الا في شئ منقود وقد تقرر
 ان اجب الوجود لذاته واجب الوجود من جميع جهاته لانه ليس فيه جهة امكانية
 وكل ما يمكن له بالامكان العام فهو واجب له فليس له حالة منتظرة وجهة كما يست
 مترتبة ليكون طالبا لها مشتاقا اليها فالطلب لا يخلو اما ان يكون باعتبار الصفا

او الافعال والصفات على ثلثة اقسام اضافية وسلبية وحقيقية ولطلب باعتبار
 الثالث مستحيل عند العقل باعتبار الثاني راجع الى التجوز الذي لا يحصل له
 في العلوم البرهانية وباعتبار الاول جائز على تحمل ما لا نهالما كانت زائدة على
 الذات الواسعية متوقفة على حصول الغير متاخرة عنه وعن ذاته لعدم وجودها
 بنفسها في الاعيان كما نحقق في الراقية فالظاهر انه لا ضمير في كونه سبحانه
 طالبا لها لعدم كونها كما لا تدعى ليلزم افتقاره في كماله الى الغير بل كماله
 هو كونه في ذاته بحيث يتشأ منه تلك الصفات ان كان باجالية والاضافة
 لغيره من الموجودات والكمالات قال لمعلم الثاني الحكيم الفارابي في رسالته
 اراد المدينة الفاضلة والاسماء التي تدل على الكمال والفضيلة في الاشياء
 التي لدينا ما يدل على ما هو للشيء بالاضافة الى شيء آخر خارج عنه مثل
 العدل والوجود وهذه الاسماء اما فيما لدينا فانها تدل على فضيلة وكمال تكون
 اضافة الى شيء آخر خارج عنه جزوا من ذلك الكمال حتى يكون تلك الاضافة
 جزوا من جملة ما يدل عليه تلك الاسماء بان يكون ذلك الاسم او بان يكون تلك
 الفضيلة وذلك الكمال قوامه بالاضافة الى شيء آخر وامثال هذه الاسماء التي
 نقلت وسمي بها الاول قصدنا ان يدل بها على الاضافة للشيء له الى غيره
 بما فاض منه من الوجود فينبغي ان لا يجعل الاضافة جزوا من كماله ولا يصح
 ذلك الكمال المدلول عليه بذلك الاسم قوامه بتلك الاضافة بل ينبغي ان يدل

على جوهر وكما لم يتبعه ضرورة تلك الاضافة وعلى ان قوام تلك الاضافة ما بعد ما
 جوهره ذلك جوهر الذي دل عليه بذلك الاسم انتهى واما شبهة لزوم الامكان
 على تقدير هذا الافتقار فقد جوزها الشيخ الرئيس في الهيات الشفافية حيث قال واما
 بنائى فيكون ذاته ما خودة مع اضافة ما مكملة الوجود فانها من حيث هي علمة
 لوجودها ليست بواجبة الوجود بل من حيث ذاتها انتهى وقد يعبر عنه بالامكان
 بالقياس الى الغير واما الصفات السلبية كالقدوسية والبوحية فلما كان
 الاتصاف بها راجعا الى سلب الاتصاف بصفات لنقص فلا يوجب فيها
 شائبة لطلب اصلا واما الصفات الحقيقية الكمالية كالعلم والقدرة فلما كانت
 عين ذاته على التحقيق وذاته من حيث حقيقة مبدأ الازمان منة ومصداق كحلمها
 بلا اعتبار حثية اخرى فلا تكسر الا بحسب التسمية ولا يرجع جميعها الا الى حثية
 واحدة هي حقيقة الذات بذاته البسيطة الواحدة الحققة مستحق هذه الاسماء لا
 باعتبار اخر غير ذاته كما افاد لمسلم الثاني الفارابي وجود كل وجوب كل علم كل
 قدرة كل حيوة كل لان شامنة علم وشاأخرية قدرة ليلزم التكثر في صفات
 الحقيقية واذن فيستحيل عند العقل اطلاق لطلب باعتبار حقيقة نظورا مستنماع
 لطلب الفقد على تقدير عينية ثم ان فرضنا اطلاق لطلب باعتبار الصفات
 الاضافية فلا تكسر لطلب بعد وها اذ كلها يرجع عند التحقيق الى اضافة واحدة
 هي اضافة المبدأية كما ان السلبيات باها الى سلب واحد هو سلب الامكان على

بذلك الجوهر وعلى ان تلك الاضافة

باحققة شيخ الاشراق بانه لا يجوز ان تلحق الواجب اضافات مختلفة توجب اختلاف
 حيايات فيه تعرب له اضافة واحدة وهي المبدئية تصح جميع الاضافات كما راؤ قسمة
 والمصوية ونحوها ولا سلوب فيه كذلك بل له سلب احد يتبعه جميعها وهو سلب
 الامكان فانه يدخل تحت سلب الجسمية والعرضية وغيرها كما يدخل تحت سلب
 الجادية عن الانسان سلب الجحرية والمدرية عنه وان كانت السلوب لا يتكرر عن
 كل حال انتهى وهذه كجسيمة الاخرة وان اعترض عليه صد المتألمين في الانفا
 ولكن حسب باعنه في حواشيها على المشاعر ليس ههنا موقع هذا التفسير اما التحمل فلا
 كل ما سواه وغيره الذي يؤخذ باعتبار تلك الصفات انها هوشانه وفعالها فان
 الموجودات منحصرة فيه او في افعالها بدون واسطة او وسائط قليلة او كثيرة بعيدة
 او قريبة فالطلب اذا فرض فانما هو من ذاته الى شئونه وفعالها لا الى غيره
 لان غيره بهذا المعنى معدوم او مستنوع ولا افتقار اليه اصلا وباجلته فالموجودات
 الصادرة عن الجاعل الحق بعظيم قدرته وخشيانه ليس شئ منها ينفقود عن ذاته
 وعلمه ومشيئته وقدرته

تصح لطلب هناك فالطلب منفوق فيه ومرجعه الى سلب لطلب واذن وسأل
 لطلب في هذا القسم ايضا الى سلبه فلا يكون طلاق لطلب فيه الا التحمل والتقول وهو
 المظهر واما الافعال فالطالب يصح اطلاقه اذا تصح مسأله كون الافعال الواجبية
 معلومة بالاعراض على ما هو المشهور من مذمب الامامية والمعترلة ولا يصح اذا اختير كون

أفعالهم غير معللة بالأغراض على ما هو مختار الحكماء وأدعوا إلى الشاعرة وكتشف هذا

المقام في اللغات

اللغة الأولى

في تقرير مذنب الحكماء

فإنهم قالوا إن أفعالهم غير معللة بالأغراض وذلك لأنه لو كانت أفعالهم
سجانية معللة بالأغراض لكانت مستكملاً بها وكذا لو كان متعرضاً للعوض لكان متعدياً
قال الشيخ الرئيس في الهيئات الثقلان لفظه الجود وما يقوم مقامها موضوعها الأولى
في اللغات قاعدة المفيد لغيره فائدة يستعیش منها بدلالة إذا استعاض منها بدلالة
قبل له مبالغ أو معاضة بالجملة معاملة لأن الشكر والشأن والهيبة سائر الأحوال
المستجبة لا يبعد عندهم من الأغراض بل ما جواهرها ما أعراض بقررها في
موضوعات نظير أن المفيد لغيره فائدة روح منها شكرها أو يفرح بها وليس مبالغاً
ولا معاضة وهو في الحقيقة معاضة لأنه أفاد واستفاد سوا استفاد وعوضاً ما
جسد أو من غير حسيه أو شكر أو ثناء أو فرح به واستفاد وإن صار فاضلاً محموداً
بأن فعل ما هو أولى وأحرى الذي لو لم يفعل لم يكن جميل الحال لكن الجهد لا يبعد
هذه المعاني في الأغراض فلا يمتنعون عن تسمية من يحسن إلى غيره بشيء من هذه
الخيرات لفظونه أو حقيقة التي يحصل له بذلك جواد ولو لفظوا هذه المعنى لم يسموه